

وكالة موديز تحذر تونس من تخمة الديون

الماضي 2020 الذي مرّ إلى سلب من مستقرة. وكانت موديز قد أبتت في فبراير الماضي على التصنيف السيادي لتونس عند مستوى بي 2 مع وضعه قيد المراجعة للتخفيض. وأشارت حينها إلى أن فترة المراجعة تمتد ثلاثة أشهر، أي أكثر من الفترة المعتادة.

وقال خبراء الوكالة في ذلك الوقت إن فترة المراجعة ستتركز على تقييم قدرات السلطات التونسية على إدارة الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة المرتبطة بتفشي الوباء في خضم ظرف يتسم بضغوط اقتصادية ومالية واجتماعية.

ووجهت موديز من خلال هذا القرار رسالة للمستثمرين الدوليين بأن الاقتصاد التونسي يواجه صدمة غير مسبوقة قد تؤثر على هذا البلد عند الاقتراض.

ورغم المخاوف من ارتفاع تكاليف القروض، التي ستغرق كاهل الدولة وترهن مستقبل الجيل المقبل، لا ترى السلطات خيارا آخر، وهو ما يؤكد فشل الحكومات المتعاقبة طيلة السنوات التسع الماضية في إطلاق نموذج تنموي عادل ومتوازن بين الجهات وبحقق السلم الاجتماعي.

وقال الفخفاخ في مقابلة مع شبكة فرانس 24 الفرنسية عبر تقنية فيديو كونفرانس الشهر الماضي، إن "ميزانية هذا العام قدرت تمويلات خارجية بنحو 8 مليارات دينار، أي أكثر بقليل من 2.7 مليار دولار، وأظن أن هذا الرقم سيتضاعف".

ويتفاقم هذا الضعف في قدرة البلاد على الاقتراض أو سمعتها المالية، بفعل جائحة كورونا، التي يفترض أن تترك تأثيرها العميق المؤقت على النمو ومؤشرات الميزانية ومخاطر إعادة التمويل. ويبقى ارتفاع معدل البطالة والفارق بين الجهات واحتمال اتساع رقعة خرابية الفقر وقودا لتراجع الاحتقان الاجتماعي مرة أخرى، إذا لم يتحقق النمو الاقتصادي المنتظر هذه السنة، وهو أمر مستحيل في ظل الظروف الراهنة.

80
في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الدين المتوقع بحلول 2023، وفق موديز

وتتوقع موديز بالنظر إلى برنامج الحكومة لمكافحة فيروس كورونا بمبلغ 2.7 في المئة (أقل من مليار دولار) لهذا العام، إضافة إلى الخسائر الأخرى، أن يصل حجم الميزانية إلى 5 في المئة من الناتج الداخلي الخام بنهاية العام الجاري مقابل 3.5 في المئة بمقارنة سنوية.

وتقارن هذه النسبة مع التحسن، الذي كان متوقفا في حدود 3 في المئة عند تغيير تصنيف تونس في فبراير

تونس - قوبل خفض وكالة موديز للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للدين السيادي لتونس للعام 2020 من مستقرة إلى سلبية، بموجة انتقاد من الأوساط الاقتصادية، التي دعت السلطات إلى وقف نزيف هذه المشكلة قبل أن تخرج عن السيطرة.

ونكرت موديز في تقرير حديث أنها وضعت تصنيف تونس السيادي في مستوى بي 2 مع وضعه قيد المراجعة للتخفيض في حال لم تسيطر السلطات على مستوى الدين العام. وهذا التصنيف يعكس بوضوح أن وتيرة التداين تتسارع بشكل كبير وسوف تقترب من نسبة 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023.

ولطالما حذر خبراء الاقتصاد من أن مشكلة الديون وفوائدها ستزيد من أعباء الاقتصاد التونسي المنهك أصلا خاصة مع ظهور تداعيات أزمة مرض كورونا على الأنشطة التجارية والاستثمارية. وكان رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ قد قال خلال جلسة أمام البرلمان الأسبوع الماضي إن نسبة الدين العام بلغت نحو 60 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 92 مليار دينار (32.8 مليار دولار).

ويعطي هذا الأمر تأكيدا حول المسار الطويل من العجز في الموازنات يعود إلى هيكلية مصاريف غير مرنة واختلال كبير في التوازنات الخارجية.

دمشق تكافح لضبط الأسعار في الأسواق التجارية

انهيار الليرة يرفع وتيرة الضغوط الاجتماعية



معاناة للحصول على الغذاء

منذ قيام الثورة عام 2011، حيث كان سعر الدولار بمتوسط 50 ليرة.

وفي محاولة لضبط حالة الفلتان التي تشهدها الأسواق، وسط سخط شعبي عارم من ارتفاع الأسعار وعدم تطابقها مع نشرة الأسعار الخاصة بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أصدر بشار الأسد في مايو الماضي مرسومين رئاسيين. وتم بموجب المرسوم الأول إعفاء وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف من منصبه، وتعيين محافظ حمص المثير للجدل لطلال البرازي بديلا عنه.

أما المرسوم الثاني، فيص على إعفاء المواد الأولية المستوردة، والخاضعة لرسم جمركي واحد في المئة، من كافة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الاستيراد، لمدة عام واحد، اعتبارا من مطلع يونيو الماضي.

وبحسب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس في حديث لصحيفة الوطن الموالية، فإن المرسوم الصادر من شأنه تخفيض أسعار المنتجات المحلية في الأسواق السورية، على اعتبار أنه يوفر على الصناعي السوري نحو 10 في المئة من قيمة فاتورة مستورده من المواد الأولية، التي كانت تدفع كرسوم وإضافات غير جمركية.

لكن المعاناة التي يعيشها الاقتصاد السوري، من تدهور الليرة السورية والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على النظام، إضافة إلى جائحة كورونا وما تلاها من إجراءات، تجعل من شبه المستحيل ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار.

ويؤكد كثيرون من الداخل أن جعل الأسعار متناسبة مع دخل الأفراد يبدو أمرا بعيد المنال، وبالتالي فإن إجراءات النظام التي جاءت في الوقت الضائع، لن تشكل سوى ضمام مؤقت لجرح غائر. وثمة عوامل اقتصادية فعليا تتعلق بانخفاض موارد سوريا من النقد الأجنبي، وزيادة النفقات منه لتأمين احتياجات المواطنين، وخاصة في ظل انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وانعدام التصدير، مقابل الاعتماد الكلي على الاستيراد.

لجأت السلطات السورية إلى عرض السلع الأساسية في صالات خاصة تحت مراقبة الجهات المعنية، بهدف ضبط الأسعار في الأسواق التجارية، التي تشهد حالة من الانفلات، في مسعى يقول خبراء إنه لن يأتي بنتائج إيجابية على المدى البعيد في ظل الضغوط المسلطة على دمشق.

دمشق - أكد محللون أن دمشق تخوض غمار محاولة يائسة لضبط الأسعار المرتفعة في الأسواق التجارية الخاضعة تحت سيطرتها وأنها لن تجدي نفعا لعدة عوامل اجتمعت في وقت واحد قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد بأكمله في أي لحظة.

ونكرت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) أن المؤسسة السورية للتجارة الحكومية بدأت هذا الأسبوع في عرض مواد ومنتجات أساسية مثل البرغل والرز والسكر والزيت والبطاطا والبنودرة للمواطنين في أماكن محددة لتفادي المضاربة عليها.

وغذى هذا الأمر موجة استياء عارمة تنذر بتحديات اجتماعية غير مسبوقة في ظل انغلاق كافة نوافذ التمويل في ظل أزمة لبنان المالية وانقطاع الدعم من إيران ونقلت الوكالة السورية عن المواطن محمد بندججي تأكيد على أنه يرتاد بشكل دائم تلك المنافذ لتأمين حاجياته ومستلزماته.

وقال وهو يتجول في صالة مشروع دمر العاصمة إنه "من المهم أن تتوفر المواد الأساسية للمواطنين مثل الرز والسكر والزيت والسمنة والبرغل بأسعار مخفضة في الصالات".

ولفت إلى أن منافذ البيع السورية للتجارة تضم عددا من المنتجات أسعارها مدعومة بالوقت الحالي، لكن هناك الكثير من المنتجات التي يحتاجها المواطن أسعارها تقارب أسعار السوق.

وتراجعت الليرة في السوق الموازية للعمولات داخل المدن السورية، إلى مستويات قياسية تجاوزت 1800 ليرة لكل دولار.

ويأتي ذلك التراجع مدفوعا بتصاعد الخلافات داخل بنية النظام السوري، عزها انشقاق رجل الأعمال رامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد.

ومنذ مطلع العام الجاري، يكون صرف الدولار قد صعد مقابل الليرة السورية بنسبة تقارب 60 في المئة بعد أن أنهت العملة المحلية تعاملات العام الماضي في السوق السوداء عند 915 مقابل الدولار.

ووفق أسعار صرف الأيام الأخيرة، تكون العملة السورية قد فقدت أكثر من 29 ضعفا من قيمتها أمام النقد الأجنبي،

وتقول المؤسسة السورية للتجارة الحكومية إن هذا الأسبوع في عرض مواد ومنتجات أساسية مثل البرغل والرز والسكر والزيت والبطاطا والبنودرة للمواطنين في أماكن محددة لتفادي المضاربة عليها.

ونكرت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) أن المؤسسة السورية للتجارة الحكومية بدأت هذا الأسبوع في عرض مواد ومنتجات أساسية مثل البرغل والرز والسكر والزيت والبطاطا والبنودرة للمواطنين في أماكن محددة لتفادي المضاربة عليها.

المؤسسة السورية للتجارة الحكومية بدأت مؤخرا في تسويق المواد الأساسية ضمن صالات تحت رقابتها

وتقول المؤسسة إنها ستكون في المستقبل القريب هي الضابط للأسواق، والسعر الذي تضعه يعمم على الجميع للتقيد به بشكل يحمي المنتجين وخاصة المزارعين وكذلك المواطنين.

ويامل السوريون وخاصة من نوي الدخل المحدود والطبقة الفقيرة أن تكون المواد متوافرة بشكل دائم في منافذ المؤسسة وبأسعار مدعومة.

وفجر الانهيار غير المسبوق لليرة لهيب الأسعار مما انعكس على القدرة الشرائية للناس، فضلا عن تداعيات إجراءات الإغلاق والعقوبات الغربية على الاقتصاد المنهك أصلا جراء وباء الحروب.

الإغلاق يرفع أعداد فقراء بريطانيا

ولخصت اللجنة إلى نتائجها بعد مسح بيانات نحو 80 ألف شخص بالغ، في الفترة ما بين 25 مارس و18 مايو الماضيين، تبين خلالها أن عائلات الأقباليات تعاني "الفقر المستمر" ضعفين إلى ثلاثة أضعاف نظيرتها البيضاء.

وأوضحت أن عشرة في المئة من البالغين من الأقباليات عاطلون عن العمل، مقارنة بنحو 4 في المئة فقط من البالغين البيض.

ويعاني 65 في المئة من الأشخاص، الذين يعيشون في فقر مدقع قبل الوباء، من انعدام الدخل أو فقدان الوظائف بشكل كلي.

كما لعبت العمالة غير المستقرة دورها أيضا، حيث أن 68 في المئة من البالغين في سن العمل، أي واحد على الأقل في كل أسرة يعمل بدوام جزئي.

وكشفت تقرير حديث صادر عن لجنة المقياس الاجتماعية في بريطانيا عن وجود 14.4 مليون بريطاني يعيشون في حالة فقر، بينهم 4.5 مليون من الأطفال، وهو أعلى مستوى منذ عامين.

وتأثرت الأقباليات العرقية في بريطانيا بالفعل بشكل كبير بالعواقب الصحية والاقتصادية التي خلفها وباء كورونا المستجد.

وأظهر التقرير أن ما يقرب من نصف الأسر من أصحاب البشرة السوداء والأقباليات العرقية في المملكة المتحدة يعيشون ظروفًا قاسية، وغالبا ما يعانون ضعف ظروف الفقر مقارنة بالبيوت البيضاء.

وأشار إلى أن 46 في المئة من العائلات ذوي البشرة السمراء تعاني الفقر، مقابل 19 في المئة فقط من العائلات البيضاء.

مزارعو الجزائر يطاردون دعم الحكومة لمحاصيل القمح

في الفترة ذاتها قبل عام، حسب أرقام الجمارك.

والجزائر من بين أكبر الدول التي تشتري القمح في العالم وتستورد معظم إمداداتها من فرنسا. وأنفقت حوالي ثلاثة مليارات دولار على واردات القمح العام الماضي، بما في ذلك القمح الصلب والطحين والسميد.

600
ألف مستثمر يعملون في قطاع إنتاج الحبوب على مساحة قدرها 3.5 مليون هكتار

ومع ذلك يرى البعض أن تقديم المساعدات ليس كافيا لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من معدلاته الحالية والمقدرة بحوالي 12 في المئة، طالما أن الشناب غير مهتمين بالأرض ويبحثون عن وظائف في مجالات أخرى.

بالوسائل والمال ونحن سنتكفل بالعمل وفي حال تم تقديم المساعدات فلن نستورد من الخارج أبدا، فقمحنا يكفينا".

أما المزارع عمار فيؤكد أن الأراضي الزراعية متوفرة وأن المزارعين يقومون بزراعة الأراضي، وقال "نحن لا نريد منهم أن يستوردوا القمح فقمحنا يكفينا جميعا. نحن فقط بحاجة إلى مساعدة الدولة".

وتشير أرقام مركز الإحصائيات الزراعية إلى أن قرابة 600 ألف مستثمر يعملون في قطاع إنتاج الحبوب في مساحة قدرها 3.5 مليون هكتار أي ما يعادل 41 في المئة من المساحات المخصصة للزراعة.

وتحاول الجزائر خفض الإنفاق على واردات الحبوب والسلع الأخرى لتخفيف أثر تراجع عائدات تصدير الطاقة، المصدر الرئيسي لميزانية الدولة.

وعلى الرغم من محاولات التخفيض، بلغت فاتورة واردات القمح الصلب والقمح اللين والسميد والطحين 629.5 مليون دولار في الربع الأول من العام الجاري، ارتفاعا من 614.39 مليون دولار

المدية (الجزائر) - يمارس المزارعون الجزائريون مع بدء موسم حصاد القمح ضغوطا شديدة على حكومة بلادهم لحثها على تقديم المزيد من الدعم لهم من أجل إنتاج أوفر من المحصول.

ويشكو العاملون في هذا المجال بمدينة المدية جنوب العاصمة الجزائر من أن الجهات المعنية لا توفر لهم مساعدة تذكر في ما يتعلق بتخزين وتوزيع القمح المحلي في أنحاء البلاد.

وتأتي هذه المطالب بعد أن أظهرت بيانات رسمية أن البلد النقطي العضو في منظمة أوبك استورد كميات أكبر من القمح في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالعام الماضي.

ولا يزال الأمن الغذائي الجزائري خاصة الحبوب رهين العوامل المناخية والبيات الإنتاج القديمة وتقنيات الأسواق الدولية، الأمر الذي جعلها ثاني مستورد للقمح في العالم بعد مصر.

ويقول مزارعون ومستثمرون إن الجزائر، وهي أكبر مستورد للقمح الأوروبي، لن تكون في حاجة إلى الاعتماد على واردات القمح إذا قدمت الحكومة المزيد من الدعم لصناعة القمح المحلية.

ومن بين هؤلاء المستثمر في قطاع الزراعة سليمان يوسف الذي قال لرويترز إنه "رغم نقص الأمطار إلا أننا حققنا اكتفاء في القمح، وإذا يوفروا لنا (الحكومة) الإمكانيات وأماكن تخزين القمح لن نحتاج إلى استيراد القمح من الخارج".

وأضاف "نملك الأراضي وتنقصنا فقط أماكن التخزين والإمكانيات المادية أيضا لنعمل".

وبات المزارعون يتجنبون زراعة القمح على الرغم من توفر الأرض اللازمة والعمال ذوي الخبرة بسبب النقص الشديد في الموارد اللازمة. وأوضح يوسف أن "الناس أصبحوا يتجنبون العمل في زراعة القمح بسبب نقص الإمكانيات".

ويقف نقص السيولة النقدية وضعف الإمكانيات المتاحة واستمرار موجة الجفاف، التي تضرب منطقة شمال أفريقيا منذ سنوات، حائلا أمام المزارعين لتحقيق طموحاتهم رغم وجود خطط حكومية على المدى البعيد لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتأمل الجزائر، التي تمر بأزمة اقتصادية منذ خمس سنوات، في توسيع المساحة المزروعة في الصحراء لتصل إلى 700 هكتار بحلول 2035.

وقال مزارع القمح سعدي محمد (62 عاما) "يجب على الدولة أن تدعمنا



الاستثمار في الأراضي المنسية